العرب
الثلاثاء 2021/10/05
السنة 44 العدد 12200

إيران في مرمى السخط الشعبي المتزايد في العراق

تشكيل حكومة موالية هدف طهران لاسترجاع ثقة العراقيين

يستعدّ العراق لانتخابات برلمانية مبكرة تعهدت الحكومة بإجرائها إثر موجة من الاحتجاجات الشعبية العارمة كشفت مدى الغضب الشعبي من تزايد النفوذ الإيراني في البلد، الذي أنهكته الحروب وقذفت به نحو أزمة اقتصادية حادة وانفلات أمني وفساد مزمن يتحكم بمفاصل الدولة ويوجهها خدمة لمصالح طهران.

رفض قاطع لطبقة سياسية موالية لإيران

بغداد - رغم أنها تعدّ لاعبا استراتيجيا رئيسيا في العراق، حيث تبسط نفوذها على أغلب القطاعات في البلاد وفي مقدمتها الجانب الأمني، إلا أنّ إيران تجد نفسها أمام سخط شعبي متنام مع قرب الانتخابات التشريعية المبكرة.

ويقول محللون إن الانتخابات التشريعية المقررة في 10 أكتوبر الجاري، لن تنجح في إحداث أي تغيير وسيبقى التحدي الأكبر أمام طهران اليوم استعادة الثقة الشعبية في العراق.

وتتحالف طهران مع كيانات سياسية رئيسية في بغداد وفي مقدمتها الحشد الشعبي وقياداته الذين يملكون نفوذا واسعا في القرارين السياسي والأمني، في حين يقاوم العراق منذ سنوات للقطع مع التبعية لإيران على المستوى الاقتصادي رغم صعوبة ذلك، حيث تملأ السيارات إيرانية الصنع والزهيدة شوارع بغداد وغالبية المدن العراقية، فيما تنتشر المنتجات الإيرانية في معظم المراكز التجارية.

علي البيدر

الفصائل الموالية لإيران تحاول غرز جذورها في الحكومات المتعاقبة

لهيب هيجل

طهران ستبحث عن رئيس وزراء يمكنها العمل معه

وفيما يتوسع نفوذ إيران في العراق سياسيا واقتصاديا، يزداد الغضب الشعبي من هذا النفوذ رفضا للتدخل الخارجي في البلاد.

وبدا الاستياء من النفوذ الإيراني واضحا خلال الاحتجاجات الشعبية التي هزت البلاد في أكتوبر 2019، للمطالبة بإصلاحات سياسية ومحاربة الفساد وتحسين الخدمات في البلاد، إذ أعرب خلالها المتظاهرون عن غضبهم حيال طهران، متهمين إياها بأنها مهندسة النظام السياسي في العراق.

وترى الباحثة العراقية مارسين الشمري بأن "واحدا من الأمور التي تثير قلق إيران في العراق حاليا هو الشعور العام بالاستياء" من النفوذ الإيراني، مضيفة "لم تتوقع إيران ذلك وهذا أمر جديد عليها التعامل معه".

قاعدة شعبية متآكلة

تصاعدت حدة الغضب تجاه إيران خصوصا بعد القمع الدموي لاحتجاجات "تشرين" الذي خلّف نحو قرابة 600 قتيل وحوالي 30 ألف جريح، واتهم ناشطون مجموعات مسلحة في إشارة إلى فصائل شيعية مدعومة من إيران من بينها الحشد الشعبي بالوقوف وراء تلك الحملة وهو ما تنفيه الفصائل.

ويوضح الباحث ريناد منصور من مركز "تشاتام هاوس" للأبحاث أن "إيران خسرت جزءا كبيرا من قاعدتها الشيعية في وسط وجنوب العراق، بعدما كانت تعتقد ولمدة طويلة بأنها ستحتفظ بقاعدة موالية لها هناك".

ويضيف الباحث بأن "أحزابا كثيرة متحالفة مع إيران تواجه صعوبة أكبر في الحفاظ على شعبيتها".

بعد أن نجح العديد من مرشحي الحشد الشعبي من الدخول إلى البرلمان في انتخابات العام 2018 التي شهدت نسبة مقاطعة غير مسبوقة، مدفوعين بالانتصارات التي شارك الحشد في تحقيقها ضد تنظيم الدولة الإسلامية، يسعى هؤلاء اليوم إلى حصد مقاعد أكبر في مجلس النواب، لكن خبراء يشككون بقدرتهم على تحقيق ذلك.

وتملك غالبية فصائل الحشد تكتلا سياسيا مشاركا في الانتخابات التشريعية، فيما تضمّ الكتلة السياسية البارزة في الكتلة البرلمانية التابعة للحشد والمرشح للانتخابات المقبلة عن أهمية العلاقة مع طهران من وجهة نظر الفصائل الموالية لها، قائلا إن "علاقاتنا مع الجمهورية الإسلامية ليست علاقة ناشئة، هي علاقة استراتيجية".

وأضاف "ليست علاقة تبعية ولا علاقة انحياز، هي علاقة استراتيجية مبنية على توازن بين مصلحة العراق ومصلحة الجمهورية الإسلامية".

وهو ما أيده محمد محي المتحدث باسم كتائب حزب الله أبرز فصائل الحشد الشعبي، قائلا إن "العلاقة إيجابية لصالح الشعب العراقي وينبغي أن تُعزز".

وأشار من جهة ثانية إلى أن "أولوية" مرشحي الحشد في جهودهم داخل البرلمان "تقديم الخدمات العامة وإعادة البنى التحتية بشكل كامل وبناء المنظومة التربوية والصحية وكذلك البنية الأمنية".

وأثار في الوقت نفسه هدفا أساسيا آخر على "المستوى الأمني والاستراتيجي هو إخراج القوات الأميركية من العراق واكتمال السيادة وتعزيز القوات الأمنية"، حيث تعدّ الولايات المتحدة القوة النافذة الأخرى المتواجدة في العراق وتسعى إلى مقارعة النفوذ الإيراني في البلاد.

اختراق للحكومات

في بلد تتبدّل فيه التحالفات بعد الاستحقاق الانتخابي، تحمل المفاوضات الهادفة إلى تشكيل حكومة أهمية تفوق المرتبطة به في البرلمان الحالي 48 نائبا من أصل 329.

ويفترض أن يدلي عشرات الآلاف من مقاتلي الحشد الشعبي بأصواتهم في العاشر من أكتوبر على غرار أي مواطن آخر في دوائرهم الانتخابية، لكن تحقيق ذلك صعب لأنهم منتشرون في كافة أرجاء البلاد.

وتجري هذه الانتخابات التي كان موعدها الطبيعي في العام 2022، وفقا لقانون انتخابي جديد يعتمد دوائر انتخابية متعددة والتصويت لمرشح واحد، يفترض أن يحدّ من هيمنة الأحزاب الكبيرة على المشهد السياسي.

وفي مقابلة تلفزيونية في سبتمبر، أعرب أحمد الأسدي أحد الشخصيات البارزة في الكتلة البرلمانية التابعة للحشد والمرشح للانتخابات المقبلة عن أهمية العلاقة مع طهران من وجهة نظر الفصائل الموالية لها، قائلا إن "علاقاتنا مع الجمهورية الإسلامية ليست علاقة ناشئة، هي علاقة استراتيجية".

وأضاف "ليست علاقة تبعية ولا علاقة انحياز، هي علاقة استراتيجية مبنية على توازن بين مصلحة العراق ومصلحة الجمهورية الإسلامية".

وهو ما أيده محمد محي المتحدث باسم كتائب حزب الله أبرز فصائل الحشد الشعبي، قائلا إن "العلاقة إيجابية لصالح الشعب العراقي وينبغي أن تُعزز".

وأشار من جهة ثانية إلى أن "أولوية" مرشحي الحشد في جهودهم داخل البرلمان "تقديم الخدمات العامة وإعادة البنى التحتية بشكل كامل وبناء المنظومة التربوية والصحية وكذلك البنية الأمنية".

وأثار في الوقت نفسه هدفا أساسيا آخر على "المستوى الأمني والاستراتيجي هو إخراج القوات الأميركية من العراق واكتمال السيادة وتعزيز القوات الأمنية"، حيث تعدّ الولايات المتحدة القوة النافذة الأخرى المتواجدة في العراق وتسعى إلى مقارعة النفوذ الإيراني في البلاد.

اختراق للحكومات

في بلد تتبدّل فيه التحالفات بعد الاستحقاق الانتخابي، تحمل المفاوضات الهادفة إلى تشكيل حكومة أهمية تفوق أهمية الانتخابات وتوزيع المقاعد في الحكومة.

ويبقى التحدي الأكبر بعد الانتخابات هو تسمية رئيس للوزراء في عملية ستكون خاضعة لمفاوضات معقدة، ويصعب تحديد من هم المرشحون المحتملون لهذا المنصب.

وعادة ما تفرض القوى الشيعية في العراق شروطا مشددة في مفاوضات تشكيل الحكومات المتعاقبة، ضمانا لمصالح إيران، وقد كانت حجر عثرة أمام تشكيل رئيس الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي حكومة جديدة العام الماضي، رغم تردي الأوضاع الاقتصادية وتصاعد السخط الشعبي من الطبقة السياسية الحاكمة.

وتحدت هذه الفصائل الكاظمي الذي شنّ حملة ضدّ الفساد تستهدف بشكل خاص القطاع الأمني، الأمر الذي لم يعجب الفصائل الشيعية التي لم تفوت فرصة واحدة لاستعراض قواها على الملأ متحدية رئيس الوزراء ومطالبة بضرورة الإسراع بمغادرة القوات الأميركية من البلاد.

لذلك يخشى مراقبون ودبلوماسيون وقوع عنف في حال أرادت الفصائل الموالية لإيران مثلا الضغط لضمان التمثيل الذي تطمح إليه في الحكومة.

ويرى المحلل السياسي العراقي علي البيدر بأن الفصائل الموالية لإيران "تحاول بشكل جاد وحقيقي تثبيت نفسها وغرز جذورها عميقا في رحم العملية السياسية وفي الحكومات المتعاقبة".

وأوضح بأن الفصائل "تعمل بشكل مكثف على التواجد في قطاعات مختلفة كالجوانب الدبلوماسية والثقافية والرياضية"، لتغيير نظرة الشارع العراقي إليها بأنها "لا تستطيع التواجد خارج إطار المنظومة الأمنية والعسكرية".

لكن في بلد عادة ما يأخذ فيه تبلور التحالفات السياسية داخل البرلمان حيزا كبيرا بعد الانتخابات، ستكون المشاورات الخاصة بتشكيل الحكومة الملف الأساسي في المرحلة المقبلة.

وتعتبر الباحثة في الشأن العراقي في مجموعة الأزمات الدولية لهيب هيجل بأن طهران ستبحث عن "رئيس وزراء يمكنها العمل معه ويكون مقبولا لبرنامجها".

وأضافت "في العادة، مرشح الحل الوسط ليس بالخيار السيئ" لأنه مساو "لرئيس وزراء ضعيف". وفي هذه الحال ترى هيجل بأن طهران يمكنها "العمل إما بشكل مباشر مع مكتبه، وإما على الأقل مع جهات فاعلة أخرى من حوله".

وفي هذا السياق، يؤكد منصور بأن "النقطة المحورية ستكون الصفقات التي تجري خلف الكواليس لتشكيل الحكومة"، مضيفا أنه "في هذه العملية، لطالما اضطلعت طهران تاريخيا بدور كبير. لقد أثبتت إيران بأنها اللاعب الخارجي الأكثر نفوذا عندما يتعلق الأمر بتشكيل حكومة في العراق".

النزوح الثالث: لبنانيون يهربون من حرب اقتصادية إلى وجهات غير مألوفة

بيروت - يواجه لبنان منذ أشهر قليلة موجة هجرة جماعية جديدة تأتي كنتيجة متوقعة للأزمة الاقتصادية الأسوأ في التاريخ المعاصر للبلاد، وتهدد بخسارة الكفاءات الوطنية وزيادة نسب تهرّم المجتمع ومضاعفة مصاعب الدولة.

وفي تقرير حديث قال مرصد الأزمة بالجامعة الأميركية في بيروت، الذي تأسس لمتابعة أثر الأزمة الاقتصادية في لبنان، إن مئات الآلاف من اللبنانيين يرحلون في ظاهرة أطلق عليها "النزوح الثالث".

ووقع النزوح الأول خلال أوائل القرن العشرين عندما تسببت المجاعة والحرب العالمية الأولى في هجرة جماعية والثاني خلال الحرب الأهلية اللبنانية التي دارت رحاها من 1975 إلى 1990.

وقالت علا سيداني، منسقة البرامج في المرصد الأميركي، "خلال الحرب الناس يرحلون إلى أماكن أكثر أمنا. لكن الآن ليس عندنا حرب بالسلاح بل حرب اقتصادية".

وأضافت أن حوالي 300 ألف لبناني هاجروا خلال الموجة الأولى و900 ألف هاجروا في الموجة الثانية خلال الحرب الأهلية. ولا يزال العمل جاريا لجمع أرقام الموجة الثالثة التي تسببت فيها الأزمة الاقتصادية، لكن المؤشرات تشير إلى هجرة العقول.

وقالت سيداني إن ربع القطاع التجاري في البلاد مغلق وإن نحو 100 أستاذ بالجامعة الأميركية في بيروت رحلوا.

وتابعت أن كثيرين يرحلون بعد أن تكبدوا خسائر مالية فادحة، لأن مدخرات العمر محتجزة بالمصارف التي حالت بين المودعين وحساباتهم منذ 2019. وأوضحت أنه لن يكون من السهل التغلب على الإحساس بالغدر الذي ارتبط بذلك.

وقالت إنها تعتقد أن هذه الهجرة لا رجعة فيها، مشيرة إلى أنه سيتعين على لبنان التصدي لمشاكل ارتفاع أعداد كبار السن بين السكان، إذ يرحل من هم في سن العمل بينما يبقى الكبار.

الكثير من اللبنانيين الذين لم يفكروا في السفر يشعرون بضرورة بدء حياة جديدة في مكان آخر

وبعد ثلاثة عقود قضاها رالف خوري (44 عاما) في تدعيم النشاط العقاري الذي ورثه عن والده، وجد نفسه يستعد للرحيل عن بيته الذي يبعد ساعة عن بيروت، لبدء حياة جديدة في بلد لم يدر بخلده أنه سيزوره.. جورجيا.

وقال الكهل اللبناني، وهو أب لبنتين، "لو كان هناك أي سبب يدعو إلى الأمل لتراجعت عن هذا القرار على الفور".

وكان للانهيار الاقتصادي في لبنان على مدار السنوات القليلة الماضية تداعياته على اللبنانيين في صراعهم اليومي مع أزمات نقص الأدوية الأساسية والوقوف لساعات طويلة في طوابير للحصول على الوقود، ومع الضغوط التضخمية التي صاحبت انخفاض قيمة العملة المحلية بنحو 90 في المئة باتت الحياة اليومية مليئة بالصعوبات.

ودفعت قلة فرص العمل الشباب إلى الهجرة، حيث يقدر البنك الدولي أن شخصا من كل خمسة فقد وظيفته منذ خريف الـ2019، وأن 61 في المئة من الشركات في لبنان قلصت موظفيها الثابتين بمعدل 43 في المئة.

وتقول مديرية الأمن العام إن طلبات إصدار جوازات السفر بلغت ثمانية آلاف طلب في اليوم، وهو ما يفوق قدرتها التي تستوعب 3500 طلب يوميا.

ويقول رمزي الرامي، رئيس دائرة العلاقات العامة بالمديرية، إن الطوابير الطويلة التي تزايدت بشكل ملحوظ في أغسطس ترجع في جانب منها إلى إقبال الطلبة على السفر للدراسة في الخارج قبل بدء السنة الدراسية.

وأضاف أن كثيرين ممن يغادرون لبنان من مزدوجي الجنسية الذين يملكون جوازات سفر ثانية أو إقامات في دول أخرى، غير أن هذا ليس هو حال أسرة خوري وأسر كثيرة غيرها.

وانهار النظام المالي اللبناني في 2019 بعد عقود من الفساد والعجز لتدخل البلاد أزمة اقتصادية تفاقمت منذ ذلك الحين، وسط خلافات سياسية وتداعيات جائحة كوفيد – 19 وانفجار مرفأ بيروت في أغسطس 2020، الذي أسفر عن سقوط أكثر من 200 قتيل ودمر مساحات كبيرة من المدينة، وكان القشة الأخيرة بالنسبة لكثيرين.

واستكشف خوري جورجيا خلال الصيف مع شقيقه روني، متطلعا إلى اقتصاد ناشئ يستطيع أن يستغل فيه خبراته في المجال العقاري وبدء نشاط جديد من الصفر.

ويحصل اللبنانيون على تأشيرة سياحة لمدة عام لدى الوصول إلى جورجيا، حيث يسهل نسبيا فتح حساب مصرفي وإنشاء شركة بما يمكنهم من الحصول على الإقامة.

ويعمل الشقيقان الآن على حزم أمتعتهما للرحيل إلى جورجيا على أمل أن تلحق بهما الأسرتان في غضون عام، وهو قرار مؤلم رغم فرصة الحياة الأفضل.

وتعجب رالف خوري من اضطراره، بعد العمل على مدار 32 عاما وما اكتسبه من خبرات، إلى إغلاق هذا الفصل من حياته، وقال إنه ليس بالأمر الهين على الإطلاق وإن القرار ثقيل على قلبه.

ويتفق معه شقيقه روني (49 عاما) على أن القرار لم يكن سهلا، لكنه أفضل من أجل مستقبل أولادهما.

وقال روني إنهما وصلا إلى نقطة احتاجا عندها إلى العمل على تقليل خسائرهما والبدء من جديد، مضيفا أنهما يأسفان للبنان الذي أصبح "مقبرة للطموحات والأحلام".

وعلى طريق الأخوين خوري، أغلق تانغي شمالي (28 عاما) وشريكاه المطعمين اللذين يشتركون في إدارتهما في لبنان، لافتتاح مطعم جديد في مدينة باتومي ثاني أكبر مدن جورجيا. وقال إن قرار الانتقال نهائي.

ورغم حاجز اللغة، إذ لا يتكلم أي من الثلاثة اللغة السائدة في جورجيا، فقد قال إن عملية تأسيس المطعم واضحة وإنه يشعر بالاستقرار.

وفي حين لم تلح في الأفق أي بوادر جدية لتحسين الوضع الاقتصادي، لا يبدو أيضا أن الطبقة السياسية الحاكمة ترغب فعليا في إجراء إصلاحات تمكن اللبنانيين من حياة كريمة، ومن غير المستبعد أن يخسر لبنان المزيد من أبنائه الباحثين عن فرص لحياة كريمة خارج حدود الوطن.

خطوة صعبة نحو حياة أفضل